حـــوار..

بقلم: احمد طلعت

لاتقربوا الصلاة..!!

الحكومة عندها اجابة (جاهزة) للرد على كل سؤال، لكنها دائما اجابة ناقصة على طريقة من يقولون لاتقربوا الصلاة دون استكمال الآية الكريمة، فيكتفون بالجزء الاول من الآية ولايقولون وانتم سكارى..!!

فاذا قال المعارضون ان نسبة البطالة زادت عن المعدلات(العادية) وان ظاهرة البطالة اصبحت وراء الكثير من مشاكل المجتمع اقتصاديا وسياسيا وامنيا، وقف رئيس الوزراء امام مجلس الشعب ليقول ان البطالة ظاهرة موجودة في كل بلاد العالم، وكان وجود البطالة في بلد يبرر وجودها في بلد آخر. ورئيس الوزراء - وهو استاذ اقتصاد سابق - يعلم أن البطالة في مصر (هيكلية) أى ان الاستثمارات لا تستوعب الزيادة المتلاحقة في سوق العمل، اما البطالة في الدول المتقدمة فهي بطالة (دورية) أى انها تترتب على مواسم الانتاج وحجمه بالنسبة لسلعة معينة او صناعة معينة، ثم ان البطالة في الدول المتقدمة يقابلها تامين ضد البطالة، بمعنى ان العامل الذى تستغنى عنه (مؤقتا) جهة عمله يحصل من صندوق التأمين ضد البطالة على معاش يصل الى ٩٠٪ من آخر ما كان يتقاضاه من مرتب في عمله السابق حتى يحصل على عمل جديد.

فالبطالة في الدول المتقدمة موسمية من جهة ومدفوعة الاجر من جهة اخرى، اما البطالة عندنا فهي عدم توافر فرص العمل اساسا وعدم وجود تامينات ضد البطالة سواء بالنسبة لمن تركوا اعمالهم أو بالنسبة لمن يبحث عن عمل لأول مرة. لكن الدكتور عاطف صدقى - استاذ الاقتصاد - يقول امام مجلس الشعب ان البطالة موجودة في كل دول العالم، ويتجاهل الحديث عن التأمين ضد البطالة، تماما مثل الذين يقولون لاتقربوا الصلاة..!!

واذا قال المعارضون ان الغلاء في الاسعار قد وصل الى معدلات فوق طاقة الشعب، قالت الحكومة ان ارتفاع الاسعار ظاهرة (عالمية) وأن الاسعار عندنا كانت اقل من الاسعار العالمية لذلك فان كل ما تفعله الحكومة هو (تحريك) الاسعار حتى تصل الى الاسعار العالمية. لكن الحكومة وهي تتحدث عن الاسعار العالمية تتجاهل الحديث عن (المرتبات) والدخول العالمية، لأن هذه المقارنة هى وحدها القادرة على توضيح مستوى المعيشة في بلد من البلدان، ففي فرنسا مثلا يستطيع خريج الجامعة في بداية تعيينه ان يشترى بمرتبه الشهرى عشرة ازواج من الاحذية، بينما خريج الجامعة في مصر - اذا كان محظوظا ووجد فرصة عمل بعد تخرجه - لايستطيع ان يشترى بمرتبه اكثر من (فردة) حذاء واحدة، مع ان الحذاء في فرنسا يصل سعره الى حوالى ٥٠٠ جنيه مصرى، والحذاء في مصر يصل سعره الى مائة جنيه في المتوسط. وقد ضربنا المثل بالاحذية ويمكن ان نقيس عليها بقية اسعار السلع والخدمات لمجرد الايضاح، لكن الحكومة مصممة على المقارنة بين اسعار السلع في مصر وفي الخارج، ومصممة ايضا على تجاهل المقارنة بين مستويات الاجور والدخول في مصر وفي الخارج على طريقة لاتقربوا الصلاة..!!

واذا قال المعارضون ان (الفساد) قد امتد الى معظم مرافق الدولة ومؤسساتها، وتورط فيه مسئولون كبار عينتهم الحكومة في مناصبهم (بالاختيار) المطلق للحكومة وبغير ضوابط من اى نوع، قالت الحكومة ان الفساد موجود في كل بلاد العالم وانها لاتتستر على اى فساد اذا ووصل الى عملها. وتتجاهل الحكومة ان الفساد في الدول المتحضر استثناء من قاعدة عامة، يظهر في فترات متباعدة نتيجة لانحراف شخص واحد او قلة من الافراد، اما الفساد عندنا فقد اصبح ظاهرة عامة يواجهها المواطن المصرى كل يوم سواء الاشتراك في الفساد بطريق مباشر او غير مباشر.

فالمواطن اذا ذهب الى مصلحة حكومية لقضاء حاجة او استخراج ورقة او ترخيص فانه يقابل الفاسدين (الصغار) يطلبون الرشاوى أو (الاكراميات) ويعطلون اعماله وحقوقه اذا لم يدفع الاكرامية، اما اذا قرأ صحف الصباح فانه سوف يلتقى على صفحاتها بالفاسدين (الكبار) الذين يحاولون الى النيابة او المحاكم بشكل شبه يومى ومن بينهم محافظون ورؤساء احياء او مدن ومسئولون كبار في مؤسسات القطاع العام.

- لكن الحكومة - على طريقة لاتقربوا الصلاة - تقول ان الفساد موجود في كل الدول ولاتقول انه هناك استثناء من قاعدة عامة هى الامانة والشرف، في حين يشعر المواطن المصرى - من تجربته اليومية - بانه محاط بالفساد من كل جانب..!!

والحكومة تقول انها لاتسكت على الفساد وانها تطارده، لكنها لاتقو لان (معظم) الفاسدين والمفسدين هم من اعوانها الذين اختارتهم ووضعتهم في مناصبهم على انقاض الكفاءة والاقدمية ومعايير النزاهة والشرف، فاذا انكشف امرهم تخلت عنهم وطاردتهم كأنما الامر لايعنيها ولا مسئولية لها عنه..؟؟

لقد سمع الشعب كثيراً الحكومة وهى تقول لاتقربوا الصلاة، لكنه لم يسمع منها وانتم سكارى..!!

وتحرص الحكومة دائما على ان تقول (نصف) الحقيقة وتخفى النصف الآخر، ربما عن جهل أو عن سوء قصد.. مع ان الشعب يعلم الحقيقة كلها ويقول للحكومة ساخرا.. وانتم سكارى..!!

هامش: من يتصور انه اذكى من الناس هو في الحقيقة اغبى الناس..!!